

حكومة الانقلاب تنشر إعلانات مدفوعة الأجر لإثبات ملكية تيران وصنافير للسعودية



الجمعة 15 أبريل 2016 01:04 م

نشر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس وزراء الانقلاب، بياناً بالمستندات التي يثبت فيها ملكية جزيرتي تيران وصنافير إلى المملكة العربية السعودية، والذي جاء بعنوان: "بالمستندات" جزيرتا تيران وصنافير تابعان للمملكة العربية السعودية".

المثير في الأمر، أنه لوحظ أن بيان مركز المعلومات، نُشر على شكل إعلان مدفوع الأجر، وهو الأمر الذي استنكره بعض رواد موقع التواصل الاجتماعي، مؤكدين أن ما فعلته حكومة الانقلاب لم تفعله أي حكومة أخرى في العالم

وجاء بيان المركز كالآتي:

أعلن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، أنه في ضوء ما يتردد بشأن جزيرتي تيران وصنافير، فإن الاتفاق الحالي على ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية لم يكن قراراً سريعاً تم اتخاذه أثناء زيارة الملك سلمان لمصر، وإنما جاء بناءً على دراسات وآراء اللجنة القومية لترسيم الحدود البحرية المصرية، والتي استمر عملها لمدة ست سنوات، وكذلك بناءً على عدد من الاجتماعات التي تم عقدها بين الجانبين على مدار أشهر

وأوضح المركز، في بيان له مساء اليوم الاثنين، أن لجنة ترسيم الحدود استندت على عدد من الوقائع والمستندات التي أدت في النهاية إلى إعادة الجزيرتين إلى السيادة السعودية، ومن أهمها: يثبت التسلسل التاريخي تبعية الجزيرتين لسيادة المملكة العربية السعودية، وقد تم الاتفاق بين مصر والسعودية في عام 1950 على وضع الجزيرتين تحت الإريادة المصرية؛ وذلك لرغبة حكومة البلدين في تعزيز الموقف العسكري العربي في مواجهة إسرائيل، نظراً للموقع الاستراتيجي لهاتين الجزيرتين، وكذلك من أجل تقوية الدفاعات العسكرية المصرية في سيناء، ومدخل خليج العقبة، خاصة وأن العصابات الصهيونية احتلت ميناء أم الرشراش، في 9 مارس 1949، وما تبع ذلك من وجود عصابات لإسرائيل في منطقة خليج العقبة

وأوضح المركز أن هذا الأمر استناداً إلى الوثائق التالية:

نص برقية الملك عبدالعزيز آل سعود للوزير المفوض السعودي في القاهرة في فبراير 1950.

نصوص الخطابات المتبادلة بين وزارة الخارجية المصرية ونظيرتها السعودية بشأن الجزيرتين خلال عامي 1988 و1989: خطاب وزير الخارجية السعودي يطلب إعادة هاتين الجزيرتين للسيادة السعودية بعد انتهاء أسباب إعارتهما لمصر- خطاب وزير الخارجية المصري الأسبق عصمت عبدالمجيد لرئيس الوزراء آنذاك د. عاطف صدقي

. نص برقية سرية للسفير الأمريكي بالقاهرة عام 1950 تثبت أن جزيرتي تيران وصنافير سعوديتان، حيث أكدت البرقية التي تم إرسالها لوزير الخارجية الأمريكي "بأن مصر سيطرت على الجزيرتين لحمايتهما من العدوان الإسرائيلي، وذلك بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية، التي قبلت بمساعدة الشقيقة مصر لصد أي محاولة هجوم خارجي عليهما".

. نص خطاب مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بتاريخ 27 مايو 1967 والذي يؤكد أن "مصر لم تحاول في أي وقت من الأوقات أن تدعى بأن السيادة على هاتين الجزيرتين قد انتقلت إليها، بل إن أقصى ما أكدت هو أنها تتولى مسؤولية الدفاع عن الجزيرتين". وأضاف أن الخريطة التي اعتمدها الأمم المتحدة في 16 نوفمبر 1973، تقع فيها الجزيرتان ضمن النطاق الجغرافي "XXVIII" وطبقاً للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادر من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب القرار 3067 للسعودية

نقاط الرد على الجدول المثار بشأن
عدم تبعية جزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية

- **الاتفاق الحالي على ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية لم يكن قراراً سريعاً تم اتخاذه أثناء زيارة الملك سلمان لمصر، وإنما جاء بناءً دراسات وأراء اللجنة القومية لترسيم الحدود البحرية المصرية والتي استمر عملها لمدة ست سنوات، وكذلك بناءً على عدد من الاجتماعات التي تم عقدها بين الجانبين على مدار أشهر.**
- **استتدت لجنة ترسيم الحدود على عدد من الوقائع والمستندات التي أدت في النهاية إلى إعادة الجزيرتين إلى السيادة السعودية، ومن أهمها:**
 - **يثبت التسلسل التاريخي تبعية الجزيرتين لسيادة المملكة العربية السعودية، وقد تم الاتفاق بين مصر والسعودية في عام 1950 على وضع الجزيرتين تحت الإدارة المصرية وذلك لرغبة حكومة البلدين في تعزيز الموقف العسكري العربي في مواجهة إسرائيل، نظراً للموقع الاستراتيجي للجزيرتين، وكذلك من أجل تقوية الدفاعات العسكرية المصرية في سيناء، ومدخل خليج العقبة، خاصة وأن العصابات الصهيونية احتلت ميناء أم الرشراش، في 9 مارس 1949، وما تبع ذلك من وجود عصابات لإسرائيل في منطقة خليج العقبة، وذلك استناداً إلى الوثائق التالية:**
- **نص برفيقة الملك عبد العزيز آل سعود للوزير المفوض السعودي في القاهرة في فبراير 1950.**
- **نصوص الخطابات المتبادلة بين وزارة الخارجية المصرية ونظيرتها السعودية بشأن الجزيرتين خلال عامي 1988 و1989: خطاب وزير الخارجية السعودي بطلب إعادة هاتين الجزيرتين للسيادة السعودية بعد انتهاء أسباب إعارتهما لمصر - خطاب وزير الخارجية المصري الأسبق عصمت عبد المجيد لرئيس الوزراء آنذاك د. عاطف صدقي**
- **نص برفيقة سرية للسفير الأمريكي بالقاهرة عام 1950 تثبت أن جزيرتي تيران وصنافير سعوديتان حيث أكدت البرقية التي تم إرسالها لوزير الخارجية الأمريكي " بأن مصر سيطرت على الجزيرتين لحمايتهما من العدوان الإسرائيلي، وذلك بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية، التي قبلت بمساعدة الشقيقة مصر لصد أي محاولة هجوم خارجي عليهما".**
- **نص خطاب مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بتاريخ 27 مايو 1967 والذي يؤكد على أن "مصر لم تحاول في أي وقت من الأوقات**

- أن تدعى بأن السيادة على هاتين الجزيرتين قد انتقلت إليهما، بل إن أقصى ما أكدت هو أنها تتولى مسؤولية الدفاع عن الجزيرتين".
- **الخريطة التي اعتمدها الأمم المتحدة في 16 نوفمبر 1973. ضمن النطاق الجغرافي (XXVIII) الجزر تقع جغرافياً وطبقاً للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادر من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب القرار 3067 للسعودية.**
- **نشرت جريدة نيويورك تايمز في 19 يناير 1982 مقالاً يؤكد مخاوف إسرائيل من إعادة المصريين الجزر لأصحابها السعوديين بعد عودة العلاقات المصرية السعودية لحالتها الطبيعية.**
- **نشر الدكتور محمد البرادعي في يوليو عام 1982 مقالاً بعنوان "معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والملاحه في خليج العقبة" في "المجلة الأمريكية للقانون الدولي" بصفته محامياً دولياً يؤكد فيه أن "جزر تيران وصنافير تقع تحت "الاحتلال" المصري منذ عام 1950 بينما تدعى السعودية ملكيتهما مؤكدة أنهما يقعان داخل المياه الإقليمية السعودية، في حين أن مضيق تيران والذي يقع بين الجزيرة وشاطئ سيناء هو واقع داخل المياه الإقليمية المصرية وهو الممر الحيوي الذي يستخدم في الملاحة".**
- **صدور القرار الجمهوري رقم 27 لعام 1990 بتحديد نقاط الأساس المصرية لقياس البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية وإخطار الأمم المتحدة به، والذي يُخرج الجزيرتين من البحر الإقليمي المصري.**
- **تم الإعلان حالياً عن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية نظراً لأن اتفاقية إنشاء الجسر بين مصر والسعودية تستوجب تحديد الحدود بدقة على هذا الجسر تطبيقاً لمبدأ السيادة على الأرض، وقد سبق للعديد من الدول إبرام مثل هذه الاتفاقيات بغرض إنشاء جسور علوية سواء فوق البحر أو الأرض.**